المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣): نظرة مستقبلية

The Main causes Of Political Instability in Iraq After 2003: A futuristic Outlook

م.م. زهراء فاهم حسن الجعيفري.

Asst. Lec. Zahraa Fahim Hassan Aljuaifari

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة.

Email: Zahraaf.aljuaifari@uokufa.edu.iq

الملخص

يعاني العراق منذ تأسيسه في بداية العشرينيات من القرن الماضي، من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي, وبصورة متقطعة, لكن ارتفعت معدلات هذه الظاهرة بعد عام (٢٠٠٣), لتصبح سمة ملازمة للوضع السياسي في العراق.إنَّ مستقبل الاستقرار السياسي في العراق، أمام مشهدين: الأول يتوقع بقاء الوضع السياسي في العراق كما هو عليه, وهذا المشهد هو الأقرب إلى الواقع في الوقت الحالي. أمَّا الثاني فيتوقع تحسّن الأوضاع على الأصعدة كافة، وعلى المدى المتوسط القريب من الآن.

الكلمات المفتاحية: العراق بعد عام ٢٠٠٣, عدم الاستقرار, مستقبل العراق السياسي, أسباب داخلية وخارجية.

Abstract

Iraq has been suffering from occasional political instability since its establishment in the early twenties of the last century. However, the levels of this political instability increased after 2003, becoming an inherent feature of the political situation in Iraq. The future of political stability in Iraq may take two scenarios. According to the first scenario, the political situation in Iraq may remain as it is. Such a scenario is the closest to reality at present. As for the second scene, it is expected that the situation in Iraq will improve on all levels in the near future.

Keywords: Post-2003 Iraq, instability, Iraq's political future, Internal and external causes.

المقدمة

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، لكن تتفاوت حدة الظاهرة من مجتمع إلى آخر، بحسب الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لها، فالمجتمعات المتقدمة تنخفض فيها ظاهرة عدم الاستقرار, على عكس مجتمعات العالم الثالث, فالأخيرة غالبًا ما تعيش حالة من عدم الاستقرار، بجوانبها كافة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية.

أضحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، سمة ملازمة للعراق منذ القديم وإلى يومنا هذا, فلم تمر فترة قصيرة من دون أن يشهد العراق حالات من الفوضى، والاضطرابات، وعدم الاستقرار، ولاسيَّما السياسي منه.

أهمية البحث

إنَّ أهمية البحث في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، تكمن في التحولات الجذرية التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣), ومدى تأثير الوضع الداخلي والخارجي (الاحتلال الأمريكي والدول الإقليمية)، في عملية عدم الاستقرار في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

إشكالية البحث

إشكالية البحث تدور حول مفهوم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، والأسباب الرئيسة خلف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق من بعد عام (٢٠٠٣), وكيف تتم قراءة المشهد المستقبلي للوضع السياسي في العراق، بعد أكثر من عشرين عامًا على التغيير في النظام السياسي العراقي.

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ هناك عددًا من الأسباب، التي تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، بعد عام (٢٠٠٣), وتقسم على أسباب داخلية، وأخرى خارجية.

منهجية البحث

استخدمنا في البحث المنهج التحليل الوصفي, فضلًا عن منهج الاستشراف المستقبلي.

هيكلية البحث

بعد تحديد اشكالية البحث, وفرضيته, قُسِّم البحث على ثلاثة مباحث, فضلًا عن المقدمة، والخاتمة. تناول **المبحث الأول**، مفهوم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ومؤشراته. وتناول **المبحث الثاني**، أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣). أمَّا المبحث **الثالث** فقد تناول السيناريوهات المستقبلية لظاهرة عدم الاستقرار في العراق.

المبحث الأول

مفهوم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومؤشراته

يعدُّ موضوع عدم الاستقرار السياسي، من الموضوعات الحركية التي تتنازعها الكثير من الآراء، والنظريات، كما أنَّه من الموضوعات التي تتصف بالمرونة، والنسبية، تمَّ تناوله عبر مداخل، واتجاهات، مختلفة, لذا لا يسعنا التعرض إلى جميع هذه المداخل، والنظريات، في هذا البحث، بسبب كثرتها، وتشعبها, وسنكتفي بالآتي:

المطلب الأول: ماهية عدم الاستقرار السياسي

يُعرَّف الاستقرار بشكل عام على أنَّه: الشيء الثابت على حركة معينة (حركته الطبيعية)، وهنا الاستقرار لا يعني عدم الحركة أو الجمود، والثبات, بل هو التواتر، والتكرار، المنظِّم للحركة, مثلا نقول: الأرض مستقرة في دورانها (بمعنى تتحرك لكن بطريقة متكررة ومنتظمة). أمَّا الاستقرار السياسي فيعرَّف على أنَّه: «مضي النظام السياسي على نهج معين، من دون أن يصاحبه توقف أو تغير مفاجئ بحركته، بحيث يربك نسق منظومته العامة»[(١)]. فالمفهوم يشير إلى قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه، وأعماله، والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره، وتحوله، من دون تعرضه لآية أعمال عنف أو صراعات، يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية، وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية[(٢)]. ويتحدد الاستقرار السياسي عن طريق أربعة أبعاد أساسية، وهي: حكومة مستقرة, ونظام سياسي مستقر, والقانون والنظام الداخلي, وأخيرًا الاستقرار الخارجي[(٣)]. وهنا لا يقصد بالاستقرار الجمود، لكن مفهوم عدم الاستقرار يشير إلى خلاف ذلك، إذ يُعرّف الأخير على أنَّه: إخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه، أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية، والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما تؤدي إلى تآكل شرعيته، وتفجّر العنف السياسي، وفقدان مؤسسات الدولة القدرة على فرض القانون، أو ردع منتهكي النظام العام[(٤)].

---

(١) فلاح جاسب عودة, التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي: العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة حالة, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, بغداد, ٢٠١٣, ص٢٣-٢٥.

(٢) محمد الصالح بوعافية, الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات, دفاتر السياسة والقانون, العدد (١٥), جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, جوان ٢٠١٦, ص٣١٢. وانظر: حسان بن نوى، «تأثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط»، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية, ٢٠١٥, ص٧٦-٧٧.

(٣) ميثاق مناحي العيسى, العراق بعد ما بعد داعش وأزمتي الاحتجاجات و(كوفيد 19): دراسة في أهم محددات الاستقرار السياسي, مجلة دراسات سياسية واستراتيجية, العدد (٤١), بيت الحكمة, بغداد, العراق, كانون الاول/ ٢٠٢٠, ص٩٩.

(٤) ناصر صالح, عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات, المعهد المصري للدراسات, (٢٠١٩), متوفر على الرابط الآتي: https://www.wiki.ikhwan

كما عُرّفت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، بأنَّها: عدم قدرة الدولة على إدارة الصراعات القائمة في المجتمع، بشكل يستطيع معها المحافظة، والسيطرة، والتحكم، على تلك الصراعات، ويصاحبه عادة استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقض شرعيته، وكفاءته، من جهة أخرى[٥].

وبقدر تعلق الأمر بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فإنَّها التغيير المستمر أو عدم الثبات بالإطار المؤسسي لدولة ما أو نظام سياسي معين, أو عدم الاستقرار في نظام السلم المجتمعي[٦].

ولأجل تمييز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي عن غيرها من الظواهر، لديها عدد من الأنماط نذكر منها الآتي:

١- عدم الاستقرار النظامي: هو فقدان النظام السياسي الثبات في مؤسساته، وتنظيماته، وقيمه, بحيث يتحول إلى نظام آخر لا يشبه ما سبق، كما في الانقلابات العسكرية، والثورات, التي غالبًا ما تعمد إلى إزالة النظام السياسي القائم، واستبداله بنظام آخر، يعكس الطابع الثوري للنخبة أو الفئة القائمة بالانقلاب, بحيث يعيش النظام السياسي، والمجتمع، حالة من عدم الاستقرار, لاسيَّما مع تزايد مخاوف انتشار ظاهرة الانقلابات المستمرة، التي تطيح بالاستقرار النظامي للدولة[٧].

٢- عدم الاستقرار النخبوي (تبديل رموز السلطة): هذا النموذج أقل من سابقه, فظاهرة عدم الاستقرار تتمثل في الطبقة السياسية، من دون أن يصل بالضرورة، إلى تغييرات جذرية في البنية السياسية لنظام الحكم, فالتغيُّر هنا يقتصر على شخوص السلطة، ورموزها، بسبب الخلافات القائمة بين الكتل السياسية المؤثرة في العملية السياسية. ينتشر هذا النمط نتيجة كثرة المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، التي ترغم المؤسسة الحاكمة على إجراء تغييرات في رموز السلطة، من أجل امتصاص غضب الشعب[٨].

هذا النمط عاشه العراق بعد احتجاجات تشرين عام (٢٠١٩), مما اضطر بحكومة عادل عبد المهدي إلى تقديم استقالتها، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي (رئيس الوزراء العراقي من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢) وفق المطالب الشعبية.

٣- عدم الاستقرار المجتمعي: هو سيادة مظاهر العنف السياسي كما في الإرهاب, والتمرد الشعبي, وهو أسلوب لإدارة العلاقة بين السلطة، ومن هم خارجها، ممن يبدون رفضًا قاطعًا للآليات المعتمدة في إدارة

(٥) مازن قاسم مهلهل, التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق, مجلة دراسات دولية, المجلد (٢٠), العدد (٨٥), جامعة بغداد, العراق, نيسان ٢٠٢١, ص٢٧٧.

(٦) علي عبد الكريم حسين, إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣), مجلة كلية التربية, العدد (١٤), ج٤, جامعة واسط, العراق, تشرين الثاني/ ٢٠٢٠, ص٢٠٣.

(٧) للمزيد ينظر: علي عبد الكريم حسين, اشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣), مصدر سبق ذكره, ص٢٠٤.

(٨) ladislava grochova and ludek kouba, elite political instability and economic growth: an empirical evidence form the baltic states, mendelu working papers in business and economics, reseach center, faculty of business and economics, mendel university in prno, czech republic, 2010, pp1.

شؤون الحكم، ونوعية الحكومة، والنظام السياسي, ولا يخفون رغبتهم الصريحة في التغيير، حتى لو كان بأسلوب عنيف، وبعيد عن مظاهر الديمقراطية[٩].

الجدير بالذكر أنَّ تحقيق الاستقرار السياسي، لا يكون عن طريق القوة الأمنية، بل يكون ناتجًا عن تدابير مختلفة، قد تكون سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تقوم على الاستجابة للمطالب الشعبية التي تنص على توفير العدالة، والحريات المختلفة، وليس المعتمدة على القمع، والقوة، ومواجهة ذلك بسياسات التعسف، والزجر، وغيرها من الأساسيات، والأساليب، ذات النظم الدكتاتورية المتسلطة. فعدم الاستقرار السياسي يرتبط بالنظام السياسي, فكلما كان الأخير غير قادر على مواجهة الأزمات، وتحقيق تطلعات المجتمع, اتجهنا صوب عدم الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي، والخارجي، مع استخدام العنف بكل مظاهره.

المطلب الثاني: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

على الرغم من عدم وجود اتفاق بين الباحثين، على تحديد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، إلا أنَّنا نحاول أن نرصد أهم تلك المؤشرات، كما في الآتي[١٠]:

١- حدوث نزاعات انفصالية، وصراعات عرقية، وأثنية، مع غياب الرؤيا الواضحة للتعامل مع التعدد، والتنوع العرقي، والقومي، والأثني، والديني، والمذهبي، للدولة.

٢- عدم شرعية النظام السياسي, وعدم رضا المحكومين به, وعدم قدرته على حماية المجتمع، وعدم حفظ سيادة الدولة.

٣- ضعف النظام السياسي، وعدم القدرة على حماية المجتمع من الأخطار الداخلية، والخارجية، المحتملة.

٤- عدم الاستقرار الحكومي (التغيُّر السريع للحكومة والسلطة التنفيذية).

٥- عدم الاستقرار البرلماني (حلّ البرلمان قبل انتهاء المدة الدستورية).

٦- عدم السماح بالمشاركة السياسية للآخر أو تحديدها بشروط معينة.

٧- انتشار ظاهرة العنف السياسي، والاضطرابات، والحروب الأهلية، والتمرد، والثورة في المجتمع، وغياب لغة الحوار، والتواصل مع الآخر.

٨- انتفاء وجود آليات التداول السلمي للسلطة السياسية في البلد.

---

(٩) علي عبد الكريم حسين, اشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣), مصدر سبق ذكره, ص٢٠٥.
(١٠) بن يمينة شايب الذراع, المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية, الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, قسم العلوم الاقتصادية والقانونية, العدد (٢١), جانفي (٢٠١٩), ص١١٠.

٩- كثرة حالات الهجرة الداخلية، والخارجية.

١٠- من نتائج ضعف الهوية الوطنية، زرع الفرقة، والتشتيت، والعداء، والتصارع، بين أبناء الشعب الواحد.

١١- عدم عدالة النظام في توزيع ثروات البلاد بين مكوناته.

١٢- عجز النظام السياسي، وعدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية، والخارجية[(١١)].

١٣- عدم الأخذ بالديمقراطية، ولا دعم المشاركة السياسية في النظام السياسي للدولة[(١٢)].

١٤- فشل السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية، ورفع مستوى الفرد[(١٣)].

المؤشرات المتقدم ذكرها، تدل على عدم الاستقرار السياسي في أي بلد، مع ملاحظة أنَّ بعض المؤشرات الظرفية، كالمظاهرات، والاحتجاجات، هي تعبير عن حيوية المجتمع, واتاحتها الفرصة لممارسة الديمقراطية في المجتمع التعددي، ولا تعبر قطعًا عن حالة عدم الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني

فواعل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م

إنَّ اسقاط المؤشرات السابقة على حالة العراق، تؤشر بأنَّه يشهد حالة من الضعف، وعدم الاستقرار, لأسباب كثيرة داخلية، وخارجية, ظهرت بصور، وطرق، وأنواع متباينة، مما لا يمكن إنكاره أو إنكار حجم عدم الاستقرار السياسي، الذي يشهده البلد بالسنوات الأخيرة بعد (٢٠٠٣). فمن أسباب ضعف، وعدم الاستقرار السياسي، هو:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

أسهمت العوامل الداخلية في خلق، وتوليد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣)، والتي انعكست انعكاسًا مباشرًا على حياة المواطن العراقي، إذ كان لها الأثر البالغ في ارباك يومه، وتأخر تقدمه، وتطوره، وارتقائه، نحو آفاق أوسع, وتقسم هذه الأسباب على كل مما يأتي:

---

(١١) شاهر اسماعيل الشاهر، الاستقرار السياسي: معاييره ومؤشراته, مؤسسة دام برس الإعلامية, دراسة منشورة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١, متوفر على الرابط الآتي

:https//:www.dampress.net .

(١٢) محمد الصالح بو عافية, الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات, مصدر سبق ذكره, ص٣٢٠.

(١٣) سعد محمد حسن, تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام (٢٠١٤), مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, المجلد (٢), العدد (٧), مركز ابن العربي للثقافة والنشر, فلسطين, نيسان (٢٠٢٢), ص٦٤٩.

١- أسباب سياسية: إنَّ انهيار النظام السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣)، وتأسيس نظام سياسي بديل عنه، قائم على التبادل السلمي للسلطة، والتعددية السياسية، وملتزم بالدستور. فبعد (٢٠٠٣)، العراق مهيأ للعمل، والاستقرار، لكن تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها، فالنهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي، القائم على المحاصصة، والتوافقية السياسية، كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية، قد انعكس سلبًا على أركان النظام، وأدائه، وطريقة عمله، كون المحاصصة عمدت إلى توزيع المناصب السياسية، على أسس دينية، وقومية، ومذهبية، مما افقد النظام وحدة بنائه، وانسجامه، وغائية العمل فيه، التي كان من المفترض أن تكون فيه موحدة، حتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج، والأهداف، والمبادئ، مثل بقية الدول، بل أصبحت على شكل سباق، وادعاء كل مكون سياسي تمثيله لمكون مجتمعي، ومن ثَمَّ أنتج مكونات سياسية تدافع عن مصالح مكوناتها المجتمعية، حتى إن أضرت بمصالح المكونات المجتمعية الأخرى، الأمر الذي ولَّد حالة من صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، مما افقد البلاد بصورة عامة ولاسيَّما النظام السياسي استقراره، وانسجامه السياسي، فأصبح العمل السياسي وسيلة للكسب، والثراء، على حساب مصلحة الدولة، ومؤسساتها، واستقرارها[(١٤)].

٢- أسباب أمنية: إنَّ نجاح العمل السياسي يتطلب بيئة أمنة، فالأخيرة هي الساحة التي يعرض فيها المرشحون للانتخابات، برامجهم الانتخابية، ويحاولون اقناع ناخبيهم بها، مع استطاعة الناخب أن يذهب بكل حرية، وسلام، إلى مراكز الانتخاب، من دون ضغط أو خوف. أمَّا في حالة غياب البيئة الآمنة، ووجود الأخطار الأمنية المؤثرة في الحياة السياسية، فلن يستطيع المرشح عرض برنامجه الانتخابي بحرية تامة، وبالوقت ذاته لن يكون بمقدور الناخب من الاختيار بين الخيارات المتاحة أمامه.

الجدير بالذكر، أنَّ بيئة العراق الأمنية بعد (٢٠٠٣)، تعدُّ بيئة غير ملائمة للعمل السياسي، فقد مرَّ العراق بظروف أمنية قاسية، وأصبحت حياة المواطن السياسية في خطر، الأمر الذي أربك العمل الانتخابي، وضيَّع معناه. فالظروف الأمنية القاسية فرضت على بعض المرشحين، الانسحاب من الانتخابات قبل عملية الانتخاب.

وبجانب ما سبق، فإنَّ البيئة الأمنية غير الآمنة في العراق، قد تعدَّت المرشحين لتصل إلى المواطنين العاديين، من أجل التأثير في خياراتهم الانتخابية، ومنعهم من المشاركة في عملية التغيير الانتخابي. فالعنف السياسي قد حرم النظام السياسي، من مشاركة الكثير من النماذج الوطنية والكفوءة، وسمح لبعض العناصر غير المهنية، من السيطرة على مجريات الأمور لمدة عشرين عامًا.

٣- أزمة الهوية الوطنية العراقية: من الأزمات الخطيرة التي لها أثر كبير في استقرار الدولة، نجد مسألة الهوية التي تباينت التعريفات بشأنها، إذ عُرّفت على أنَّها: «منظومة متكاملة من المعطيات المادية، والنفسية، والمعنوية، والاجتماعية، تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية، والتي تنطوي خاصية الاحساس بالهوية، والشعور فيها» [(١٥)].

---

(١٤) سعدي الابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (٤٠)، جامعة كربلاء، العراق، كانون الثاني (٢٠١٨)، ص٤٥، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١، بحث علمي متاح على الرابط الآتي: https//:dergipark.org .

(١٥) عادل ياسر ناصر، أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، مجلة السياسة والدولية، العدد (٢٥)، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، (٢٠١٤)، ص٢٢٧.

وبصورة عامة، تُعرَّف الهوية الوطنية على أنَّها: مجموعة الأفكار، والمبادئ الكبرى، التي تشكّل الحس المشترك، ويتكون في إطارها الضمير الجماعي للشعب، وهي تنمو، وتتطور، عبر عهود طويلة، ولا تتأثر بحدود الزمن، ولا تتبدل فتبقى على حالها ما دام المجتمع قائمًا. والهوية تتكون من الاشتراك في الدين، واللغة، والموقع الجغرافي، والانتماء العرقي، والمذهبي.. الخ, من المقومات الأساسية للمجتمع»[١٦].

إنَّ الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥), أعلن عن حالة من الضبابية، وعدم الوضوح في تحديد مفهوم الهوية الوطنية[١٧]. فالقراءة البسيطة للديباجة، توضح ضياع الهوية الوطنية صيغة، ومضمونًا, فالديباجة ركزت في المكونات الفرعية للهوية الوطنية، على حساب المكونات الرئيسة, فقد جاء بالديباجة: «استجابة لدعوة قيادتنا الدينية، وقوانا الوطنية، وأسرار مراجعنا العظام، وزعمائنا، وسياسينا, ووسط مؤازرة عالمية من أصدقائنا، ومحبينا، زحفنا لأول مرة في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين»، ثم تضيف الديباجة: «مستلهمين فجائع شهداء العراق عربًا، وكردًا، وتركمانًا, زمن المكونات الشعب جميعًا»[١٨]. فضلًا عن الديباجة, فقد أشار الدستور إلى «العرب، والكرد، والتركمان», من دون التركيز في الهوية الوطنية، واكتفى بالهوية الفرعية, إذ إنَّ مواد الدستور لم تحدد هوية العراقي على وجه الدقة، وتركته في حالة من عدم الوضوح، في مواده الخاصة بالدين الرسمي، واللغة, فهذه المواد قد أثرت في الهوية الوطنية، مع افساح المجال للهويات الفرعية الأخرى.

٤- أسباب ثقافية: تُعرَّف الثقافة بصورة عامة، بأنَّها: «مجموع العقائد، والقيم، والقواعد، التي يرتئيها أفراد المجتمع، ويمتثلون لها». أمَّا الثقافة السياسية التي تعدُّ جزءًا من الأولى، فتُعرَّف على أنَّها: «مجموعة المعارف، والآراء، والاتجاهات السائدة، نحو شؤون السياسة، والحكم». فهي مجموعة القيم، والمعايير السلوكية، المتعلقة بالأفراد، في علاقاتهم مع السلطة السياسية[١٩]. ومن هنا نفهم أنَّ عناصرها تتمحور حول الدولة، والسلطة، والولاء، والانتماء، والشرعية، والمشاركة، وغيرها, فالبناء الثقافي من الركائز الأساسية في بناء كل المشاريع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية, التي تعدُّ الحصن المنيع أمام العواصف، والتقلبات، التي تواجه الدولة, لذا فإنَّ ما يعانيه البلد من نقائض، وسلبيات، في هذا الجانب، فهو أشد قسوة، وأخطر أثرًا في استقرار مسيرته، وانتظامها، نحو بلوغ غايات النمو، والتقدم، والتحديث, ويتجلى ذلك بالانغلاق، والتقهقر، والتقليدية، والتخلف, أساسها أنَّ مسالك الفكر العراقي، هو نقيض الحداثة، والتطور، يحول دون قدرة العراقي على التجديد، والتفاعل, إذ إنَّه يتجه صوب التقاليد، والارتباط بالماضي، وتعزيزه.

لذا فإنَّ الثقافة لدى الغالبية العظمى من الشعب العراقي، لا تُشكِّل عاملاً مساعدًا، ومحفزًا، على تقبل المستجدات، بل العكس فهي تؤدي إلى تكريس، وإعادة انتاج ظواهر التسلط، والاستبداد، وممارساته، في ظل مجتمع تنتشر فيه السلبية، والعزوف عن المشاركة السياسية، وضعف الاحساس بالفاعلية

---

(١٦) بن يمينة شايب الذراع, التحول الديمقراطي في الجزائر, مصدر سبق ذكره, ص٩٤.

(١٧) غسان العطية, من أجل التسامح والتعاون الوطني, أوراق عراقية, العدد (٤), العراق, أيلول (٢٠٠٥), ص١١.

(١٨) لمزيد من التفاصيل، ينظر: نص ديباجة الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥).

(١٩) بن يمينة شايب الذراع, التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والافاق, اطروحة دكتوراة (غير منشورة), جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, كلية العلوم السياسية, الجزائر, ٢٠١٢, ص١١٣.

السياسية، وضعف الشعور بالمواطنة، والاستهانة بالمال العام، والشك في أجهزة الدولة، ومؤسساتها، وضعف احترام القانون، والتحايل عليه، وغلبة فكرة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة, وعدم تقبل فكرة التعدد, وعدم التسامح مع الآراء المخالفة، والناقدة، وعدم تقبل رأي الآخر. وهذا ما يبين أنَّ الثقافة السياسية العراقية، هي ثقافة مبنية على أساس أنَّ الجماعة تخضع لقيادة سلطوية مركزة، ومحورية، من أعلى إلى أسفل، ولا وجود لقواعد المشاركة من الأسفل.

الجدير بالذكر أنَّ الثقافة السياسية في العراق بعد (٢٠٠٣), اصطدمت بعدد من العوائق، من أهمها ((٢٠)):

أ- تأثير الاحتلال الأمريكي على العراق في (٢٠٠٣), وما نجم عنه من حجم الدمار، وتفكيك بنية المؤسسات الحكومية, وما اقترن بها من فوضى، وعدم استقرار، وانفلات أمني.

ب- ضعف مؤسسات التنشئة السياسية في استتباب الثقافة السياسية.

ت- ثقافة العنف التي سادت بعد (٢٠٠٣), التي توزعت ما بين ثقافة مناهضي الاحتلال، ومؤيدي التغيير، والتي القت بظلالها على استقرار البلد, إذ طالت الكثير من أرواح المواطنين.

ث- بروز تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية, وتأثيرهما في استقرار البلاد.

ج- ضعف الولاء للدولة, مع قوة الولاءات الفرعية الأخرى، على حساب قوة الولاء للدولة.

إنَّ ضعف الثقافة السياسية في العراق، أدى إلى حالة من الصراع بين شرائح المجتمع العراقي، نتيجة الحساسيات الطائفية, فأصبح الحديث عن الأمور الطائفية، والمذهبية، والقومية، أمرًا معتادًا في المؤسسات الرسمية, وفي الشارع, وفي المدرسة، والجامعة.. الخ, فأصبح الفرد العراقي يعرف نفسه على أساس قوميته، وطائفته, وأصبح الأمر متجسدًا في المناصب الحكومية، من القمة للقاعدة وفق سياسة (المحاصصة السياسية والحزبية)، وازداد الأمر سوءًا مع استغلال ذلك من الجماعات، والأحزاب السياسية الطائفية، خلال فترة الانتخابات، من أجل الوصول للسلطة. وقد أثَّر ذلك تأثيرًا سلبيًا في الثقافة السياسية في العراق بعد (٢٠٠٣), مما ذهب إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

٥- الأزمة الاقتصادية: إنَّ الاستقرار الاقتصادي إحدى علامات استقرار النظام السياسي، في أي دولة من دول العالم, كون العامل المادي هو المعين الذي يمد السلطة السياسية بالقوة، والانسجام، والاستمرار, فالاقتصاد مهم جداً في تمويل مؤسسات الدولة، وأجهزتها المختلفة، لاسيَّما في الدول التي تعاني من الحروب أو المشكلات الاجتماعية أو التهديدات الخارجية.

---

(٢٠) عبد العظيم جبر حافظ, الثقافة السياسية والامن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣, قضايا سياسية, العدد (٧٥), جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, العراق, ٢٠٢٣, ص٤٣.

على الرغم من خيرات العراق، إلا أنَّه يعاني من ضبابية في ملفه الاقتصادي, فالعراق لم يوضح وجهته الاقتصادية، هل هي اشتراكية أم رأسمالية أو غير ذلك. فضلًا عن ارتباط ملفه الاقتصادي بقضايا، وملفات غير مستقرة، إلى يومنا هذا (سياسية, وثقافية, وأمنية, وخارجية). وايضاً العراق دولة ذات اقتصاد ريعي واحد, فهو يعتمد على تصدير النفط بشكل شبه كامل، من دون وجود أي تنوع في مصادر الدخل. فضلًا عن أنَّ انفتاح الأسواق العراقية على البضائع المستوردة، قد أخضع الأسواق المحلية لهيمنة التجار الأجانب، وسيطرتهم, مما جعل الاقتصاد العراقي إلعوبة بيد الدول الأخرى[٢١].

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

وهذه الأسباب تقسم على أسباب إقليمية وأسباب دولية, كما في الآتي:

١- الأسباب الإقليمية: النظام السياسي هو الابن الشرعي للبيئة المحيطة، يتأثر ويؤثر بها, وكل نظام سياسي لا ينسجم مع بيئة، يصبح منبوذًا من قبلها, وتقع عليه مسؤولية التغيير, فأمَّا أن يتغير هو أو أن تتغير البيئة المحيطة به[٢٢].

والأمر لا يختلف مع النظام العراقي بعد (٢٠٠٣), فهو الآخر نما ونشأ وفق بيئة لا تنسجم معه, فالنظام العراقي بعد التغير أصبح ذا توجه ديمقراطي تعددي, على عكس الأنظمة المجاورة له، ذات التوجه غير الديمقراطي في الحكم, فهي أنظمة تعتمد على الوراثة، والتعين في الحكم، وليس الترشيح، والانتخاب، كما هو الحال في العراق, ومن ثَمَّ فإنَّ الحكم الديمقراطي في العراق، هو النقطة الدخيلة على بقية الأنظمة، وغير منسجمة معه[٢٣].

وما يزيد صعوبة ذلك، هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لعملية التغير في العراق بعد (٢٠٠٣)، بنقل التجربة العراقية للدول المجاورة، شريطة نجاحها فيه, فالصراحة الأمريكية ولدت شعوراً لدى الدول المعنية، بعرقلة نجاح التجربة الأمريكية، واجهاضها قبل عملية التصدير[٢٤]. إذ تراوحت الأساليب المتبعة من الدول المجاورة، لإفشال التجربة الحديثة في العراق بعد (٢٠٠٣), بين الأسلوب العسكري عن طريق دعم الجماعات المسلحة في العراق, وما هو غير عسكري عن طريق الوسائل الإعلامية التي تبث الأفكار المعادية للعراق, الأمر الذي سهَّل عملية عدم الاستقرار بشكل عام ولاسيَّما السياسي، والأمني.

٢- الأسباب الدولية: إنَّ التغيير في النظام السياسي العراقي بعد (٢٠٠٣), كان في كثير من جوانبه بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، لكنَّها لم تواصل دعمها للعراق، مما يساعده على إرساء دعائم النظام

---

(٢١) سعدي الابراهيم, عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣), مصدر سبق ذكره , ص٤٨.

(٢٢) صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني, الأنظمة السياسية, جامعة بغداد, العراق, (١٩٩٠-١٩٩١), ص١٦٣-١٦٤.

(٢٣) سعدي الابراهيم, عدم الاستقرار السياسي في العراق, مصدر سبق ذكره, ص٤٨.

(٢٤) نبيل كريبش, دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة الحاج خضر- باتنه, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات العامة, الجزائر, ٢٠٠٨, ص٨٢.

السياسي الديمقراطي الجديد, لاسيَّما أنَّ بعض قراراتها قد جردت النظام من بعض مقومات القوة, كما في قرار حل الجيش العراقي السابق، وفتح الحدود مع الدول المجاورة، وغض النظر عن نشاطات الجماعات المتطرفة[٢٥]. كما أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أقدمت على الانسحاب من العراق في (٢٠١٢), قبل أن تقدم الدعم الكافي للعراق، في المجالات العسكرية، واللوجستية، والاقتصادية, الأمر الذي تسبب في زعزعة استقرار النظام في العراق، وإرباكه[٢٦].

أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها، في التخطيط لتحقيق حالة من الاستقرار السياسي، وبناء دولة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية، والخارجية, الأمر الذي زاد من حالة عدم الاستقرار، في جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.. الخ[٢٧].

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إنَّ البيئة الخارجية للعراق، لم تكن بالبيئة الداعمة له, بل أسهمت في زعزعة استقرار نظامه، لأسباب تتعلق بحماية مصالح الدول الأخرى، على حساب مصلحة العراق، واستقراره.

المبحث الثالث

سيناريوهات مستقبلية

في ظل الأوضاع السياسية، والأمنية، والاقتصادية، الراهنة التي يمر بها العراق, يمكن توقع مشهدين, من الممكن أن يؤول إليهما الوضع في العراق مستقبلاً, كما في الآتي:

المطلب الأول: السيناريو الأول (استمرار الوضع الراهن المقترن بالفشل)

يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع في العراق على الأصعدة كافة، تحت تأثير حالة عدم الاستقرار, إذ يمكن فهم الأحداث، والتطورات، على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني، التي سببت عدم الاستقرار بشكله العام في العراق بعد (٢٠٠٣), والأزمات التي رافقتها، على أساس أنَّها وصلت فيه إلى مرحلة عدم الاستقرار, لذا فإنَّ هذا المشهد تحكمه مظاهر عدة، حكمت الوضع السياسي في العراق، وأعطته صيغة عدم الاستقرار, وكما يأتي[٢٨]:

١- تجربة الديمقراطية المتلكئة، والمتعثرة، التي لم تستطع أن تطبق المبادئ الحقيقة للديمقراطية، والمحافظة على المجتمع، وتطوره.

---

(٢٥) بول بريمر ومالكولم ماك, عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو, ترجمة: عمر الايوبي, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, ٢٠٠٦, ص٧٦-٨٠.

(٢٦) سعدي الابراهيم, عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣, مصدر سبق ذكره, ص٤٩.

(٢٧) ناظم نوف الشمري, ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتداعياته العربية والاقليمية, الموسوعة السياسية, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/٧, متاح على الرابط الآتي: https://political-encyclopedia.org .

(٢٨) أحمد فاضل جاسم, عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد (٢٠٠٣): دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. الآفاق المستقبلية, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١٠, متاح على الرابط الآتي: https//:www.iraqoaj.net

٢- الصراعات الحزبية بين الأحزاب، والكتل السياسية، التي أدخلت العراق في العديد من الأزمات السياسية.

٣- استمرار وجود الخلل الدستوري، والقانوني، والمؤسساتي، وكثرة محاولات الالتفاف على القواعد الدستورية، والقانونية، ومحاولة القفز عليها من أجل المصالح الشخصية، مما أدى إلى إرباك العلاقة بين السلطات الثلاث، بالشكل الذي جعل الكفة تميل لصالح السلطة التنفيذية، أكثر من السلطة التشريعية.

٤- تزايد أعمال العنف، والإرهاب، وانتشار الجماعات المسلحة، والتي لها ارتباط مباشر بالأحزاب، والكتل السياسية, مما زاد من ظاهرة الهجرة أو في الأقل التفكير فيها.

٥- تراجع النمو الاقتصادي، وضعفه، والاعتماد على اقتصاد أحادي القطب (النفط), من دون العمل على تطوير أو تحديث القطاعات الأخرى، ولاسيَّما القطاع الصناعي، والزراعي, مما حول الكثيرين ممن يعملون في كلا القطاعين إلى البطالة، وتركهم العمل الحر لعدم فائدته، والتوجه صوب العمل الوظيفي ولاسيَّما القطاع الحكومي.

٦- محدودية الحوار الوطني، وضعفه، والذي لا يرقى إلى مستوى إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمات، بل يكتفي بترحيلها لوقت آخر، مما يزيد من عمقها أولًا، وشلل المعالجات اللاحقة ثانيًا بسبب تراكمها، ومن ثم ظهورها مجددًا على سطح الأرض، في حالة ظهور أزمة جديدة أخرى.

٧- استمرار الاختلاف بين الكتل السياسية، والأحزاب الممثلة لها، وعدم اتفاقهم على صيغة عامة معلنة لعامة الشعب، بضرورة خدمة العملية السياسية، وجعل الديمقراطية هي الأساس في بناء الدولة.

٨- تزايد حجم الخروقات الأمنية، ومن ثم تزايد الأعمال الإرهابية، والعدائية، للعراق.

٩- كثرة التدخلات الخارجية بالشؤون الداخلية للعراق، ومحاولة بعض الأطراف الدولية أو الإقليمية، من التأثير في الحياة السياسية، والدفع نحو تأخير العملية الديمقراطية، وإفشالها، للمحافظة على مصالحها، ونظمها السياسية, مما أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار في العراق.

إنَّ المظاهر المتقدم ذكرها، أثبتت حالة من عدم الاستقرار بأشكاله كافة في العراق, كما عمدت إلى إظهار ضعف عمل الحكومة، والبرلمان، في بناء التجربة الديمقراطية الحقيقية، التي تحقق الاستقرار الوطني المطلوب.

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول: إنَّ هذا المشهد هو الأقرب للواقع على المدى القريب, لاسيَّما مع وجود الأزمات السياسية التي يعاني منها المجتمع العراقي, إذ يشهد تحديات سياسية خطيرة، كالمهجرين أو النازحين في المحافظات، والمناطق، التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي[٢٩]، فعلى الرغم من

انخفاض عدد النازحين داخلياً في العراق، من (٦ ملايين) نسمة في عام (٢٠١٤) إلى (١,١ مليون) نسمة في حزيران (٢٠١٣), إلا أنَّ الرقم المتبقي كبير جداً[٣٠], وهذا ما يعني أنَّ حالة عدم الاستقرار السياسي، ستبقى هي الحاكمة داخل المجتمع العراقي، مع استمرارية تعرضه إلى المزيد من الأزمات، والتحديات، نتيجة اختلاف المصالح بين القوى السياسية من جهة، وتزايد المطالب الشعبية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني (الاستقرار المقترن بالنجاح)

يفترض هذا السيناريو نجاح العراق، وتجاوزه حالة عدم الاستقرار، بعد تخطيه كل الأزمات التي مرَّ بها، والوصول إلى مرحلة متقدمة من الأمن، والاستقرار، على جميع الأصعدة، والمستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية, لاسيَّما بعد نجاح الحكومة، والأحزاب، والكتل السياسية العراقية، بإتمام المعالجات اللازمة، والضرورية، لكل الأزمات، والمشكلات التي تواجه التقدم، على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، بالشكل الذي يضمن التقدم سياسيًا، فيما يتعلق بتقدم العملية السياسية، والديمقراطية، بعد تحقيق نوع من النمو الاقتصادي، والاجتماعي، وبالشكل الذي يدفع، ويعزز، نحو الاستقرار.

حكمت هذا المشهد مظاهر مختلفة، سيطرت على الوضع السياسي في العراق، وأعطته صيغة الاستقرار, وكما يأتي[٣١]:

١- التمكن من إيجاد الحلول الناجحة، والسريعة، للأزمات الأمنية، بعد استطاعة الحكومة من اتمام الاستراتيجية الأمنية، التي تضمن إعادة تأهيل القوات المسلحة، عن طريق تعديل أسس بنائها، وتطوير مفاهيمها القتالية, إذ أصبحنا نملك قواتًا أكثر قدرة على الحركة، وأكثر قدرة على خوض كل الصراعات، مع قوى الإرهاب المختلفة.

٢- مواجهة مصادر التهديد المختلفة داخليًا، واجتماعيًا، ولاسيَّما استطاعة الحكومة من مواجهة العنف الداخلي، وقوى الإرهاب (التخلص من تنظيم داعش الارهابي عام (٢٠١٧))، والقدرة على مواجهة كل الدول الإقليمية، التي تملك الامكانات الكبيرة في إرباك المحيط الداخلي العراق.

٣- التعاون والتفاهم بين أغلب الأحزاب، والكتل السياسية، وقدرتها على تغليب المصالح العامة للعراق، على مصالحهم الحزبية الضيقة.

---

(٢٩) تنظيم داعش الارهابي: هو تنظيم جهادي مسلح ذو افكار متطرفة وممارسات عنيفة, يعدُّ من أخطر التطورات الاستراتيجية في الشرق الأوسط خاصة مع توسعه الجغرافي واستغلاله بؤر الصراع في المنطقة, إذ امتد التنظيم في كل من سوريا والعراق في آسيا، إلى ليبيا وشمال افريقيا وباكستان للأقرب من القارة الاسيوية. للمزيد ينظر: وفاء علي داوود, الارهاب وفقدان الثقة العام: دراسة حالة تنظيم «داعش», مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد (١٧), جامعة بني سويف, كلية السياسة والاقتصاد, مصر, يناير ٢٠٢٣, ص٦٩.

(٣٠) سيلين اويسال وديفورا مارغلين, هل يشهد العراق حقبة جديدة في علاقاته مع الغرب, المرصد السياسي ٣٨٨٤, ١٧/ حزيران/٢٠٢٤, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٩/١٩, متوفر على الرابط الاتي:

https//:www.washingtoninstitute.org

(٣١) احمد فاضل جاسم, عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية, مصدر سبق ذكره.

٤- التمسك بالمبادئ الديمقراطية، والأسس اللازمة لإنجاح العملية السياسية، وتطوير الوعي السياسي، والثقافي، بأهمية الحفاظ عليها، لما لها من شأن كبير في توفير الأرض المناسبة، للنهوض بالواقع الديمقراطي، وتوسيع قاعدة الحكم.

٥- انخفاض حوادث انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، واحترام حقوق المواطن العراقي، وحرياته الأساسية.

٦- تفعيل الأخذ بالدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥), ومعالجة المشكلات الدستورية، والخلل في العلاقة بين السلطات الثلاث، بالشكل الذي يضمن التوازن، عن طريق المراقبة، والمحاسبة، من دون سيطرة سلطة على غيرها من السلطات، بما يعزز سيادة القانون، ويضمن سير العملية السياسية، وتحقيق الاستقرار المنشود.

٧- نجاح معظم الخطط الاقتصادية، وتحقيق أهدافها المرجوة، لاسيَّما التمكن من بناء بنية تحتية مناسبة، وقادرة، على الاستجابة للواقع الخدمي في العراق, وكذلك ظهور التقدم الكبير في النمو الاقتصادي، والناتج القومي، الذي يدفع صوب تجاوز الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد متعدد الجوانب الصناعية، والزراعية، والسياحية[(٣٢)].

٨- ظهور بوادر نجاح المصالحة الوطنية، وقدرة المجتمع على تجاوز أغلبية التحديات، التي تواجه السلم الأهلي، والاجتماعي, وهذا لن يتم إلا بعد تمسك القوى السياسية، بخيار المصالحة الوطنية، للمحافظة على وحدة البلاد، والعمل على منع أي نوع من الخروقات، والتجاوزات، صوب الاستقرار في العراق.

٩- التطور الكبير في سياسات الحكومة، وتجاوزها حالة العجز، والقصور السياسي، نتيجة التفاهم حول ضرورة التقدم بالفعل الديمقراطي، الذي يناسب المجتمع العراقي.

بذلك نستطيع أن نقول: إنَّ المجتمع العراقي يستطيع المحافظة على استقراره، عبر تحقيق التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية، بما يضمن للشعب مستقبلًا باهرًا.

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول: إنَّ هذا المشهد هو الأقرب للواقع على المدى المتوسط, لاسيَّما أنَّ المجتمع العراقي يشهد حالة من الاستقرار المعقول، وستنتهي حالة عدم الاستقرار في العراق، خاصة بعد إدراك القوى السياسية، احتياجها إلى الاستقرار، والمحافظة على ديمومة العملية السياسية, لاسيَّما مع وجود المواطن العراقي، بوصفه عامل ضغط على القوى السياسية، من أجل النهوض بالواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، واستقراره, مما يعمل على إضعاف بواعث عدم الاستقرار شيئًا فشيئًا، وصولًا إلى حالة الاستقرار الكامل على المدى البعيد.

---

(٣٢) شذا خليل, الاقتصاد العراقي: النمو- التحديات- وافاق المستقبل, مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية, ٢٠٢٥/٨/١٩, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٩, متوفر على الرابط الاتي:

https//:rawabetcenter.com

الخاتمة والاستنتاجات

من الواضح أنَّ هناك عددًا من المؤثرات الأساسية، في الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣), تختلف أسبابها، وتتوزع ما بين داخلية، وخارجية (إقليمية ودولية), وهذه الظاهرة يمكن القضاء عليها أو التقليل من خطرها، عن طريق آليات، وخطط، معينة تضعها الدولة العراقية.

أولًا- الاستنتاجات

هناك عدد من الاستنتاجات التي خرج بها هذا البحث, وهي كالآتي:

١) معنى عدم الاستقرار السياسي، هو وجود حالة من عدم الانتظام، في سير الأمور في أي دولة، بحسب ما مخطط له, فهو سير الأمور بطريقة تخالف ما خطط له من النظام السياسي, مما يؤدي إلى نتائج غير محسوبة، ولا تصب في مصلحة النظام السياسي.

٢) يوجد عدد من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣), وهي أمَّا أسباب داخلية أو أسباب خارجية.

٣) هناك سيناريوهات تتنبأ بمستقبل العراق السياسي, الأول بقاء الوضع كما هو الآن, والثاني التوجه صوب حالة من الاستقرار السياسي.

ثانيًا- التوصيات

هناك عدد من التوصيات المقترحة:

١) إصلاح النظام السياسي: من المهم ترك القوى السياسية العراقية في المرحلة القادمة، أسلوب المحاصصة في إدارة البلاد, وأن تتجه صوب الطرق الديمقراطية.

٢) إصلاح الأوضاع العامة في البلاد: على الحكومة العراقية أن ترسم سياسات عامة، تؤدي إلى إصلاح شامل على الأصعدة كافة الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والثقافية, لكون إصلاح البيئة التي يعمل بها النظام السياسي، ينعكس انعكاسًا إيجابيًا على الاستقرار فيه.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- التشريعات

١- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

ثانيًا- الكتب العربية والمترجمة

١- بول بريمر ومالكولم ماك, عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو, ترجمة: عمر الايوبي, دار الكتاب العربي, بيروت, (٢٠٠٦).

٢- حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية, (٢٠١٥).

٣- صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني, الأنظمة السياسية, ط١, جامعة بغداد, بغداد, ١٩٩٠-١٩٩١.

ثالثًا- الرسائل والأطاريح العلمية

١- بن يمينة شايب الذراع, التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والآفاق, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة حسية بن بوعلي الشلف, كلية العلوم السياسية, (٢٠١٢).

٢- فلاح جاسب عودة, التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي: العراق بعد (٢٠٠٣) دراسة حالة, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, رسالة ماجستير, (٢٠١٣).

٣- نبيل كريبش, دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية, أطروحة دكتوراه, جامعة الحاج خضر- باتنه, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات العامة, الجزائر, (٢٠٠٨).

رابعًا- المجلات العلمية

١- سعد محمد حسن, تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام (٢٠١٤), مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, المجلد (٢), العدد (٧), مركز ابن العربي للثقافة والنشر, فلسطين, نيسان (٢٠٢٢).

٢- عادل ياسر ناصر, أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية, العدد (٢٥), مجلة السياسة والدولية, جامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية, بغداد, (٢٠١٤).

٣- عبد العظيم جبر حافظ, الثقافة السياسية والامن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣, العدد (٧٥), قضايا سياسية, بغداد, (٢٠٢٣).

٤- علي عبد الكريم حسين, إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣), مجلة كلية التربية, العدد (١٤), ج٤, جامعة واسط, العراق, تشرين الثاني/ (٢٠٢٠).

٥- غسان العطية, من التسامح والتعاون الوطني, اوراق عراقية, العدد (٤) مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية, بغداد, أيلول (٢٠٠٥).

٦- مازن قاسم مهلهل, التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق, العدد (٨٥), مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد, (٢٠٢١).

٧- محمد الصالح بوعافية, الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات, دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, العدد (١٥), جوان (٢٠١٦).

٨- ميثاق مناحي العيسى, العراق بعد ما بعد داعش وأزمتي الاحتجاجات و(كوفيد 19): دراسة في أهم محددات الاستقرار السياسي, مجلة دراسات سياسية واستراتيجية, العدد (٤١), بيت الحكمة, بغداد, كانون الأول (٢٠٢٠).

٩- وفاء علي داوود, الارهاب وفقدان الثقة العام: دراسة حالة تنظيم «داعش», مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد (١٧), جامعة بني سويف, كلية السياسة والاقتصاد, مصر, يناير (٢٠٢٣).

خامسًا- المصادر الأجنبية

1- ladislava grochova and ludek kouba, elite political instability and economic growth: an empirical evidence form the baltic states, mendelu working papers in business and economics, reseach center, faculty of business and economics, mendel university in prno, czech republic, 2010.

سادسًا- شبكة الإنترنت العالمية

١- أحمد فاضل جاسم, عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. الآفاق المستقبلية, متاح على الرابط الآتي:

https//:www.iraqoaj.net

٢- بن يمينة شايب الذراع, المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، العدد (٢١), الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية- قسم العلوم الاقتصادية والقانونية, جانفي (٢٠١٩).

٣- سعدي الابراهيم, عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣, بحث منشور على الرابط الآتي: https//:dergipark.org .

٤- سيلين اويسال وديفورا مارغلين, هل يشهد العراق حقبة جديدة في علاقاته مع الغرب, المرصد السياسي ٣٨٨٤, ١٧/حزيران/٢٠٢٤, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٩/١٩, متوفر على الرابط الاتي:

https//:www.washingtoninstitute.org

٥- شذا خليل, الاقتصاد العراقي: النمو- التحديات- وافاق المستقبل, مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية, ٢٠٢٥/٨/١٩, متوفر على الرابط الآتي:

https//:rawabetcenter.com

٦- شاهر اسماعيل الشاهر، الاستقرار السياسي: معاييره ومؤشراته, مؤسسة دام برس الإعلامية, دراسة منشورة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ الساعة ٦:٠٤, متوفر على الموقع الآتي:

https//:www.dampress.net

٧- ناصر صالح, عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات, المعهد المصري للدراسات , ٢٠١٩, متوفر على الرابط الآتي:

https//:www.ikhwan.wiki

٨- ناظم نوف الشمري, ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتداعياته العربية والإقليمية, الموسوعة السياسية, متاح على الرابط الآتي:

https://political-encyclopedia.org .